اندلاع الانتفاضة الكبرى في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، التي لا تزال تتفاعل وقائعها بقوة منذ ذلك الحين، اكبر تعبير عن هذا الانتعاش. وهنا نلاحظ ان الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، قد شكّل أحدى أهم ثمار هذه المرحلة من النضال الوطني الفلسطيني.

يؤرخ اعلان الدولة لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية الفلسطينية، من الناحيتين، القانونية والواقعية الفعلية. وعند متابعة تداعيات «اعلان الاستقلال» على هذه السياسة، ينبغي الاهتمام بأنه قد حاز على قبول دولي واسع النطاق، وان الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية قد أخذت في التعامل الدبلوماسي مع السياسة الفلسطينية من هذا المنطلق. فعلى سبيل المثال، لقد تغيرت صفة كثير من المكاتب والممثليات الفلسطينية لتحمل الصفة الدبلوماسية الكاملة؛ ومن ناحية أخرى، اقترن اعلان الدولة بتغير في السياسة الفلسطينية الخارجية تجاه القرارات الدولية الخاصة بالصراع العربي - الصهيوني والقضية الفلسطينية. لقد تمّ الاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين ينطويان، ضمناً، على الاعتراف باسرائيل، وهو تطوّر جوهري على صعيد أهداف السياسة الفلسطينية. غير ان فهم تداعيات هذه الاعترافات على القضية الفلسطينية يظل منقوصاً، انْ لم يقترن بالأخذ في الاعتبار المطالبة الفلسطينية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة كافة الخاصة بالقضية[٢٢]. وهذا موقف يبدو مقبولاً في السياسة الدولية. كما ان المواقف السلبية الاسرائيلية، والاميركية، والاوروبية الى حدّ ما، التي ووجهت بها اهداف السياسة الفلسطينية منذ العام ١٩٨٨، ساهمت في فضح حقيقة هذه المواقف، التي لا تقبل بأقل من افناء أي توجّه لتأطير الهوية الوطنية المستقلة على أرض فلسطين.

على أي حال، فان السياسة الخارجية الفلسطينية، في مرحلة ما بعد اعلان الدولة، تعمل في خدمة هدف تصفية الاستعمار الاسرائيلي وتحرير الدولة، بكل ما يعني ذلك. والذي لا يساورنا شك فيه، ان تحقيق هذا الهدف، في ظل الظروف الموضوعية المحيطة بقضية فلسطين، يحتاج الى السهر على خدمة عشرات من الاهداف الفرعية المؤدية اليه. انّ على الدبلوماسية الفلسطينية، على سبيل المثال، ان تحافظ على، وتستقطب، التأييد والدعم متعدد الشكل للنضال الفلسطيني، داخل فلسطين المحتلة وخارجها؛ وان تدافع عن الاسانيد التاريخية، والقانونية، والانسانية، التي طرحها الشعب الفلسطيني كمبررات لاعلان دولته المستقلة، وان تحيط الوجود العضوي للشعب الفلسطيني وهويته السياسية برعايتها، وان تذود عن حق العودة بالنسبة الى اللاجئين الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨، والنازحين منهم منذ العام ١٩٦٧، وكذلك عن أحقية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني على جميع الصعد. وتقع ضمن اهداف هذه الدبلوماسية، أيضاً، مهمة ابراز المواقف الدولية من حق المقاومة، بعامة، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، بخاصة. وتتصاعد أهمية هذا الهدف في ضوء محاولات الخصوم الملحّة للخلط بين مفهومي المقاومة والارهاب. في الوقت عينه، تقع على الدبلوماسية الفلسطينية مهمة نقض الاسس الفكرية، والتاريخية، والقانونية، والسياسية، التي تقوم عليها السياسة الصهيونية وكيانها، وفضح طابعهما العنصري البغيض، على صعيدي الفكر والحركة؛ ومواجهة الآليتين، الدبلوماسية والدعائية، لاسرائيل في كل مكان؛ وان تكشف للمجتمع الدولي عن خطورة الصهيونية واسرائيل على السلم والأمن الدوليين، مع العمل على عزل اسرائيل والتصدي لمخططاتها ورغبتها المستمرة في التغلغل في مختلف الساحات، وابطال مشاريع التسوية كافة الخاصة بالصراع العربي - الاسرائيلي، التي لا تتفق والطموحات الفلسطينية.